كلمة وفد دولة الإمارات العربية المتحدة
في الدورة الثانية عشر
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

ألقاها سعادة السفير/ علي ثاني السويدي – سفير الدولة لدى مملكة هولندا والمندوب الدائم للدولة لدى المنظمة

لاهاي 5-9 نوفمبر 2007 م

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفير / أبو القاسم عبد الواحد إدريس رئيس المؤتمر
سعادة السفير/ رخليو بفيلتير مدير عام المنظمة
أصحاب السعادة رؤساء الوفود
السيدات والسادة

باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يشرفني أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السفير/ أبو القاسم عبد الواحد إدريس سفير

جمهورية السودان لدى مملكة هولندا المندوب الدائم لدى المنظمة على انتخابه رئيساً للمؤتمر للدورة الحالية، وإننا على ثقة تامة من قدرته على القيام بالمهمة المنوطة به على أكمل وجه، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة السفير/ الفونسو داسيس الرئيس السابق للمؤتمر على الجهود المقدرة التي بذلها خلال فترة رئاسته للمؤتمر خلال الدورة السابقة.

السيد الرئيس اسمحوا لي في البداية بتهنئة المنظمة والدول الأطراف بمناسبة مرور عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، هذه الاتفاقية التي أصبحت مثالاً يحتذى به على مستوى الصكوك الدولية المعنية بالسلم والأمن الدوليين، حيث استطاعت خلال عقد من الزمان أن تصبح من أهم الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أوشكت أن تحقق مرحلة العالمية ببلوغ عدد الدول الأطراف فيها حتى الآن 182 دولة مما يؤكد الوعي المتنامي بأهمية الاتفاقية والدور الذي تلعبه في مجال دعم الأمن والسلم الدوليين، ونأمل أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بتاريخ 2007/9/27 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك دافعاً لبقية الدول غير الأطراف للانضمام إلى الاتفاقية خاصة دول منطقة الشرق الأوسط وذلك بهدف جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ويسعدني بهذه المناسبة تهنئة المنظمة بنجاحها في التحقق من تدمير أكثر من ثلث مخزون الأسلحة الكيميائية المعلنة على مستوى العالم. وفي هذا الإطار لا بد من الإشادة بالدور الفاعل الذي قام ويقوم به سعادة السفير/ رخليو بفيلتير المدير العام للمنظمة من أجل توعية المجتمع الدولي بأهمية الاتفاقية، كما أود اغتنام هذه الفرصة لتقديم الشكر والعرفان للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لما تقوم به من جهد ومساعدة مقدرة من أجل تسهيل مهمة الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها تجاه تنفيذ الاتفاقية.

كما ندعو في هذا الإطار جميع الدول الأطراف إلى تمكين المنظمة من القيام بواجباتها المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية عبر الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

السيد الرئيس ..

على الصعيد الوطني وفي إطار الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشكل عام، فإن السياسة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم على حظر أسلحة الدمار الشامل، ومن بينها إلتزامها بالمادة السابعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيمانا منها بأهمية أهداف الاتفاقية بإصدار القانون الاتحادي رقم (40) لسنة 2006 بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية والذي حدد المواد الكيميائية المحظورة بما يتفق مع أحكام الاتفاقية، كما حدد القانون جملة من العقوبات المترتبة على مخالفة أحكامه. وتسعى اللجنة الوطنية وبالتعاون مع الجهات المختصة في الدولة لضمان تنفيذ ما تبقى من الالتزامات الواردة في الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بمنح تأشيرات دخول متعددة للمفتشين التابعين للمنظمة بغرض الدخول أو العبور وذلك بموجب نص الفقرة العاشرة من الجزء الثاني من الاتفاقية. كما استقبلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الحالي فريقاً من المفتشين بالمنظمة والذي أشاد بدوره بالتعاون التام من قبل السلطات المعنية بالدولة لتسهيل مهمته. وقد توصل الفريق إلى نتيجة تفيد بوفاء الدولة بالتزامات الناشئة عن الاتفاقية.

بالإضافة إلى ذلك صدر مؤخراً قانون إتحادي بشأن مراقبة الصادرات والواردات للسلع الإستراتيجية والمتضمن من جملة أمور مراقبة وتنظيم استخدام السلع ذات الاستخدام المزدوج.

كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار الجهود الدولية والإقليمية لتفعيل الاتفاقية بالمشاركة في عدة فعاليات تم

تنظيمها بالتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة في هذا العام في كل من المملكة المتحدة وفيتنام والكويت وقطر وإيران بغرض تعزيز التعاون المشترك بين اللجان والهيئات الوطنية.

وفي الختام أود باسم وفد بلادي أن أأكد على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة التام بما جاء في الاتفاقية وأحث بقية الدول الأطراف على تطبيق الالتزامات الواردة فيها لما في ذلك من مصلحة للمجتمع الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ولكم الشكر الجزيل على حسن إصغائكم